

واقع التعليم العالي في الجزائر وأثره على هجرة الكفاءات العلمية  
*The reality of higher education in Algeria and its impact on the migration of scientific competencies*

د/ ابتسام حملاوي.

جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر،

ملخص:

تعد هجرة أصحاب الكفاءات العالية في الجزائر، إحدى المشاكل التي لم تلق الاهتمام لعلاجها ووضع حد لتفاقمها؛ وذلك نظرا لغياب الاهتمام بهذه الشريحة وعدم استغلال علمها ومعرفتها في المجالات المناسبة. وهذا عكس ما يحدث في الدول المتقدمة، أين تهتم حكوماتها بالكفاءات العالية، وتقوم بإنفاق مبالغ ضخمة على أبحاثهم ومشاريعهم.

من هذا الجانب، ارتأينا تسليط الضوء على واقع التعليم العالي في الجزائر وانعكاساته على ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية، بهدف استخراج أسبابها والكشف عن أبرز العقبات، وصولا إلى إيجاد السياسات اللازمة للحد منها والظفر بهذه العقول. وكانت أهم نتيجة تم التوصل إليها، أنه لا بد من معالجة هذه الظاهرة جذريا بوضع سياسات وخطط متكاملة ومدرسة ودمج المهاجرين بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والعمل على التخفيف من الآثار السلبية لهجرة الكفاءات العلمية من خلال توجيههم للبحث العلمي وتوفير فرص العمل المناسبة.

كلمات مفتاحية: التعليم العالي، البحث العلمي، هجرة العقول، الكفاءات العالية، أصحاب المهارات العالية.

تصنيف JEL:

- JEL: A – General Economics and Teaching
- JEL: A2 – Economic Education and Teaching of Economics

Abstract:

Migration of high qualified persons in Algeria, is one of the problems that did not receive attention to cure and put end to it's aggravation, due to the absence of interest in this segment and not to exploit their knowledge in the appropriate fields. This is the opposite of

what happens in developed countries, where the governments of these countries are interested in the highly skilled and spend huge amounts on their research and projects.

From this aspect, we decided to highlight this issue to extract the reasons leading to this problem, and reveal the most prominent obstacles and the implications for the reality of higher education in Algeria. And then find the necessary policies to reduce this phenomenon, as well as how to win those minds.

**Keywords:** Higher Education, Scientific Research, brain drain, high competencies, high skilled.

#### مقدمة:

تشكل هجرة أصحاب الكفاءات العالية والعلماء، ظاهرة جديدة نسبيا أطلق عليها اسم "هجرة الأدمغة". فقد استقطبت الولايات المتحدة وأوروبا الغربية القسم الأكبر منهم، حيث يعمل في الولايات المتحدة حوالي 1,5 مليون عالم ومهندس وفني أجنبي، وما يقارب مليونين في دول الإتحاد الأوروبي، لذلك قدرت نسبة الأجانب أصحاب الكفاءات العالية بـ 25 بالمائة في أستراليا، و 18 بالمائة في كندا وتسعة بالمائة في الولايات المتحدة. وهذا راجع لانتهاج أستراليا وكندا والولايات المتحدة سياسة هادفة بعيدة المدى لاجتذاب أفضل العقول العالمية، واستخدام كفاءاتهم العالية في الميادين المناسبة وتحقيق مستوى حياة أرقى. فقد شكل قبول الطلاب الأجانب، أحد أهم الطرق لتأمين الإطارات البشرية في الميدان العلمي والتقني، واستبقاء المتفوقين منهم، عن طريق تقديم التسهيلات للحصول على فرص العمل الملائمة بعد تخرجهم. (مجلة الدفاع الوطني، 2010)

#### 1.1 إشكالية البحث:

تقودنا الإحصاءات السابقة الذكر إلى طرح الإشكالية الآتية: ما هي الأوضاع الحقيقية التي يعيشها قطاع التعليم العالي بالجزائر، والتي كانت بمثابة القوة الدافعة لهجرة الكفاءات العلمية باتجاه الدول المتقدمة؟ هذا الاستفسار تنجر عنه التساؤلات الفرعية الآتية:

#### 2.1 أسئلة البحث:

- لماذا لم تتمكن الجزائر من كسب أدمغتها والحفاظ عليها قبل الهجرة إلى الخارج؟
- فيما تكمن نقائص التعليم العالي بالجزائر التي عززت هجرة الكفاءات العلمية الجزائرية للخارج؟
- كيف يمكن للجزائر أن تستفيد من كفاءاتها في المهجر؟
- فيما تتمثل السياسات المبرمجة للتقليل من الظاهرة مستقبلا؟

### 3.1 فرضيات البحث:

انطلقنا من فرضية رئيسة، أن السبب الرئيس في هجرة الكفاءات إلى الدول المتقدمة، هو الواقع السلبي للتعليم العالي بالجزائر والإهمال والتهميش الذي تعرضت له هذه العقول. يندرج تحت هذه الفرضية فرضيات أخرى لا تقل أهمية وهي:

- انعدام الاهتمام بالباحثين والبحث العلمي هو أساس هجرة العلماء للدول المتقدمة بحثا عن التقدير.
- عدم وضع كل باحث وعالم في مجال تخصصه، شكل عاملا رئيسا في هروب الكفاءات الجزائرية للخارج.
- عدم توفير ظروف عمل ملائمة ومخابر علمية متخصصة وحديثة، ساهم بشكل فعال في هجرة الكفاءات للخارج.
- سيقل هروب الباحثين والعلماء من كفاءة البحث العلمي.

### 4.1 أهداف وأهمية البحث:

في ضوء ما ذكر، أردنا البحث عن حل للتساؤلات السابقة كحل جزئي لاستقطاب كفاءاتنا، بغية إشراكها في تنمية البلاد والاستفادة من خبراتهم في إيجاد الحلول الكفيلة بمعالجة شتى القضايا والمشاكل التي تتخبط فيها الجزائر، بما فيها محاولة الرقي بالبحث العلمي وترقية واقع التعليم العالي بالجزائر. ومن هنا تبرز أهمية هذا الموضوع، من خلال تسليط الضوء على هذه الظاهرة التي تتفاقم يوما بعد يوم ولا بد من المبادرة بحلها بشكل جدي.

منهج البحث: في هذا الصدد انتهجنا المنهج الوصفي التحليلي لعلاج الموضوع، ومنهج دراسة حالة، لدراسة هذه الظاهرة في الجزائر، على اعتبار أنها تعرف ارتفاعا مشهودا ومتزايدا لعدد المهاجرين الأكفاء نحو الخارج.

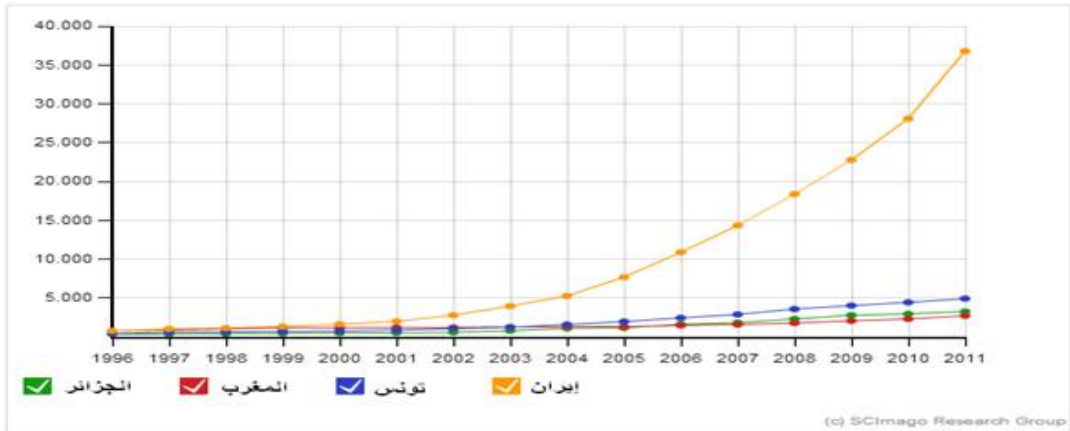
### 2. واقع التعليم العالي بالجزائر:

قبل التعرض لواقع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، لابد من التطرق لمفهوم التعليم العالي ومفهوم البحث العلمي. حيث يقصد بالتعليم العالي كل نمط للتكوين أو التكوين للبحث يقدم على مستوى ما بعد التعليم الثانوي من طرف مؤسسات التعليم العالي. (علي عزوز، 2012، ص: 227) ويعرف البحث العلمي على أنه مجموعة من الخطوات التي تبدأ بالمشكلة وجمع البيانات ووضع الفروض من خلال اختبار صحة الفروض، والوصول إلى نتيجة محددة يمكن تعميمها. (عبد الصمد قائد الأغبري، 2012، ص: 494).

## 1.2 مخرجات البحث العلمي في الجزائر:

تعد مؤسسات التعليم العالي في الجزائر من المؤسسات العاجزة عن إنتاج وتطوير العلم والمعرفة؛ وذلك راجع إلى تدني المستوى العلمي لمخرجاتها بشكل مطرد وضعف ارتباطها بالقطاعات الأخرى.

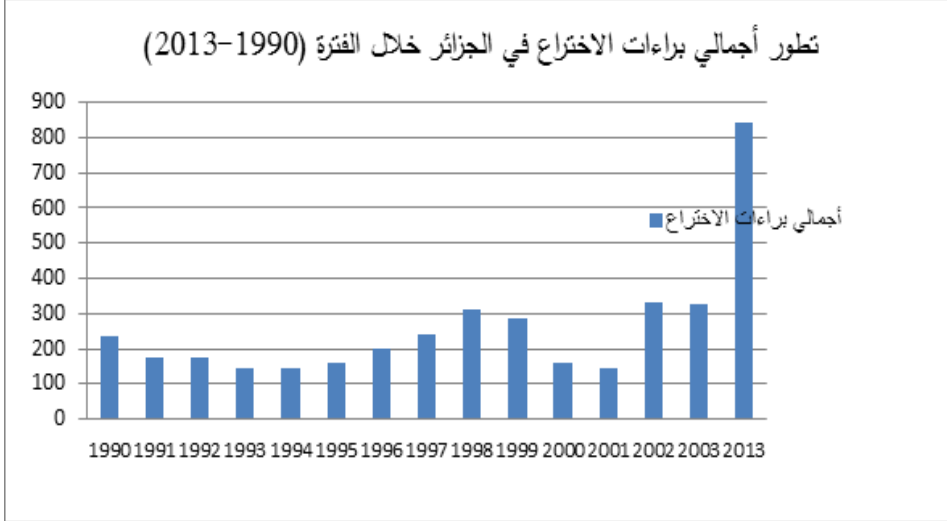
التمثيل البياني 1: تطور إصدار البحوث العلمية في قطاع التعليم العالي بالجزائر  
مقارنة بدول أخرى خلال الفترة 1996-2011



المصدر: علوم وتقنية في الجزائر متاح على الموقع <https://ar.wikipedia.org>.

يتضح من التمثيل البياني أن حجم البحوث العلمية في الجزائر ارتفع من 368 بحث علمي سنة 1996 إلى 3264 بحث علمي سنة 2011. لكن هذا التطور لا يمثل نمو مستوى إنتاج المعرفة العلمية في الجزائر، لأن هذا الرقم صغير جداً أمام إصدارات بعض الدول كإيران على سبيل المثال 36803 بحث علمي سنة 2011.

التمثيل البياني 2: تطور حجم براءات الاختراع في الجزائر خلال الفترة 1990-2013



المصدر: دويس محمد الطيب، براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2005، ص 107.

يتضح من الشكل البياني، أن حجم براءات الاختراع في الجزائر انخفض من 235 براءة اختراع سنة 1990 إلى 174 براءة اختراع سنة 1992، ليرتفع إلى 200 براءة اختراع سنة 1996، ثم ينخفض إلى 159 براءة اختراع سنة 2000 ليصبح 326 براءة اختراع سنة 2003 و 840 براءة اختراع سنة 2013. لذلك صنفَت المؤشرات الإحصائية العالمية الجامعة الجزائرية في آخر الترتيب في تصنيف أفضل الجامعات على المستوى العالمي والإقليمي. كما أن الجامعة الجزائرية لم تدرج في سلم ترتيب أحسن أو أفضل 500 جامعة منذ التسعينيات، الأمر الذي جعل الجزائر دولة مستوردة للمعرفة والخبرات الأجنبية؛ بسبب تدني إنتاج قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين ورسكلة الكفاءات والإطارات العلمية.

## 2.2 معوقات البحث العلمي في الجزائر:

- تسببت عدة عوامل في تدهور وضع مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، وتراجع حصيلتها ومردوديتها منها: (انظر <http://www.elkhabar.com/ar/autres/mousahamat/321969.html>)
- العجز الكبير والفراغ الواضح في معايير تقييم البحث العلمي مقارنة مع الجامعات الراقية، الأمر الذي انعكس على نوعية وجودة الأعمال والأبحاث المقدمة من طرف الباحثين، وقضايا إعادة التأهيل الجامعي والترقية العلمية.
  - نقص الأبحاث والمقالات المتميزة والمحكمة المنشورة في مجلات دولية راقية ومصنفة تابعة للجامعات المتطورة. الأمر الذي دفع بالعديد من الباحثين إلى نشر أبحاثهم في مجلات وطنية، لأن العديد منها لا يستوفي الشروط الضرورية للمجلات الدولية.
  - نقص الإمكانيات المادية الممنوحة لمؤسسات التعليم العالي والموجهة للبحث العلمي بالجزائر. حيث لا تتجاوز الميزانية المخصصة للبحث العلمي خمسة بالمائة من ميزانية الدولة.
  - عجز المنظومة التشريعية عن تشجيع البحث العلمي وتكوين نخبة من الباحثين ومنظومة بحثية قادرة على طرح أفكار وحل المشاكل؛ وذلك راجع للطابع التراكمي والتقييم الإداري للبحث.
  - عدم قدرة طلبة الدراسات العليا على الإبداع وتقديم أفكار جديدة، بسبب تركيزهم على البحوث النظرية على حساب البحوث التطبيقية. إضافة إلى ضعف إمكانياتهم المادية التي تغطي تكاليف البحث، إضافة إلى عجز الباحثين عن توظيف كفاءاتهم والتدني المستمر لمستوى الطلبة.
  - محدودية مساهمة الجامعة الجزائرية في الاقتصاد الوطني. وتوسع الفجوة بين الجامعة الجزائرية والمجتمع والاقتصاد، مما أدى إلى عدم استفادة أي طرف من الآخر.
  - ضعف المشاركة الوطنية في الملتقيات والندوات والأبحاث الدولية، خاصة في الجامعات الأوروبية والأمريكية والكندية التي تتميز بالطابع العلمي والبحثي الراقي. إضافة إلى نقص البيانات والمعطيات المتعلقة ببعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تحد من إجراء البحوث العلمية.
  - انفصال البحث العلمي عن الجانب التطبيقي وعن مشاكل المجتمع؛ وذلك بسبب انعدام التنسيق بين الجهات المنتجة للبحث العلمي والجهات المستهلكة له. وكذا عدم حصول الباحثين من طلبة الماجستير والدكتوراه على المعطيات والبيانات اللازمة لإجراء بحوثهم. (علي البومحمد، 2012، ص: 631).

- نقص المراجع العلمية الحديثة وعدم توفر البيانات والمعلومات الخاصة ببعض القطاعات، خاصة وأن قاعدة البيانات تعتبر المصدر الأول لإنجاز البحوث والدراسات العلمية، إضافة إلى عدم توفر البيئة المحفزة والايجابية لهيئة التدريس لتحفيزهم على العمل المنتج في مجال التدريس والبحث العلمي.

- غياب مساهمة القطاع الخاص في التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر.

- الاعتماد على أساليب تدريس تقليدية واعتبار المقرر والأستاذ المصدرين الأساسيين للمعرفة العلمية. إضافة إلى عدم وجود شبكة تحدد حاجات التنمية المهنية للأستاذ وتركز البحوث العلمية على مواضيع تقليدية أو مكررة.

- تدني مستوى الأداء والتسيير والإدارة ومركزية القرارات.

- عدم وجود برامج لضبط عملية التكوين التدريسي والإداري، وغياب إستراتيجية واضحة للبحث العلمي في الجزائر وانعدام ما يسمى بصناعة المعلومات، إضافة إلى غياب مراكز للتنسيق بين المؤسسات ومراكز البحث، وعدم وجود صناديق مخصصة لتمويل الأبحاث والتطوير، وغياب الحرية الأكاديمية.

- تأخر نقل المناهج العلمية والعملية، والأنظمة العلمية والمعلومات التقنية من الدول المتقدمة إلى الجزائر، وذلك راجع لضعف التكامل والاتصال بين الجامعات الجزائرية والجامعات الأجنبية، وبقاء كثير من الجامعات والمعاهد الجامعية والمدارس العليا غير مدركة لأبعاد التقدم العالمي في ميادين البحث العلمي وإهمال التدريب المستمر للباحثين.

### 3. هجرة العقول:

هناك عوامل عديدة تسببت في استنزاف العقول منها ما هو داخلي وما هو خارجي، فغالبا ما تبحث هذه العقول عن الأمان والاطمئنان وتجسيد الأفكار من خلال البحث العلمي، لكن للأسف يكون ملاذهم الأخير هو الدول المتقدمة التي تحتضنهم وتيسر لهم سبل العيش والبحث والتحرر.

#### 1.3 تعريف هجرة العقول:

الهجرة لغة هي الخروج من بلد لآخر. ويسمى الشخص مهاجرا عندما يهاجر ليعيش في أرض أخرى، بهدف البحث عن العدل والأمن والعيش. ( انظر <http://www.nahrain.com/d/news/02/01/nhr0120b.html> ) ويشق لفظ الهجرة من الهجر بمعنى انتقال الإنسان من حال إلى حال، وتعني الهجرة بصفة عامة الانتقال من منطقة إلى أخرى بقصد الإقامة الدائمة أو المؤقتة.

### 2.3 أسباب هجرة العقول العلمية.

لقد برز مصطلح "هجرة الأدمغة" في أدبيات البحث في خمسينيات القرن العشرين، كترجمة لفظية للمصطلح الإنجليزي "Brain drain"، كتعبير عن مغادرة عدد كبير من المهندسين والعلماء البريطانيين إلى الولايات المتحدة الأمريكية. ثم أستخدم للدلالة على "الهجرة العلمية" في الوقت الراهن. وتعد هجرة الكفاءات والخبرات أو ما أستخدم عليها أيضا "هجرة العقول"، واحدة من أكثر المشاكل القائمة حاليا. أجمع الباحثون على أن الهجرة هي نتيجة تشابك جملة من الأسباب والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والشخصية. وصنفوها في نوعين هما:

#### 1.2.3 الأسباب الرئيسية الدافعة لهجرة العقول (عوامل الطرد): وتتمثل في العوامل الآتية:

- ضعف المردود المادي لأصحاب الكفاءات العلمية.
- انعدام التوازن في النظام التعليمي، أو فقدان الارتباط بين أنظمة التعليم ومشاريع التنمية.
- اضطراب بعض أصحاب الخبرات إلى الهجرة سعيا وراء ظروف أكثر حرية واستقرارا.
- العوامل الموضوعية أو الذاتية، كالبيروقراطية الإدارية وأنظمة الخدمة المدنية، وبعض التشريعات والتعهدات والكفالات المالية التي تربك أصحاب الخبرات، إضافة إلى الأسباب العائلية أو الفردية.
- سفر العديد من الطلبة إلى الخارج أين تمكنوا من الإطلاع على تجارب الدول الأخرى، واستفادوا من وسائل العيش والجو العلمي المناسب.
- تكيف الكثير من الطلبة مع الحياة في الدول الأجنبية وزواجهم من أجنبيات، مما يصعب عليهم فيما بعد اصطحاب أسرهم إلى أوطانهم الأصلية. إضافة إلى بعض التشريعات التي تضع بعض العراقيين، مثل عدم تعيين المواطنين المتزوجين من أجنبيات في مناصب عليا، كما أنه لا يستطيع توفير نفس الامتيازات لأسرته في وطنه الأصلي. (فاطمة زهرة افريجة، ص:155)
- الركود الذي يعرفه تطور القوى المنتجة، الذي تجسد في بقاء وسائل الإنتاج على حالها وحرمان السكان من أبسط الخدمات، مثل توفير المياه الصالحة للشرب والرعاية الصحية. (محمد جعفر زين، ص:75).
- يعاني بعض العلماء من انعدام الاختصاص حسب مؤهلاتهم، كعلماء الذرة وصناعة الصواريخ والفضاء. إضافة إلى مشاكل عدم تقدير العلم والعلماء وكذلك العقوبات الناتجة من عدم الثقة في العلماء بما يحملونه من أفكار جديدة، وتخلف النظم التربوية والبطالة العلمية التي يواجهونها ومشاكل عدم معادلة الشهادات. (إلياس زين، 1972، ص:09).
- صعوبة أو انعدام القدرة على استيعاب أصحاب الكفاءات، الأمر الذي يجعلهم إما عاطلين عن العمل أو يعملون في مجالات تتنافى مع تخصصاتهم العلمية. إضافة إلى عدم توفير التسهيلات المناسبة وانعدام المناخ الملائم للبحث العلمي. (إلياس زين، 1972، ص:106).

### 2.2.3 الأسباب الجاذبة لهجرة العقول العلمية (عوامل الجذب):

تكمن أهم عوامل جذب هجرة العقول فيما يأتي:

- تبني الدول المتقدمة لسياسات مخططة ومدروسة بدقة، لاجتذاب أصحاب الكفاءات والمهارات خاصة من قبل الدول العربية.

- قيام الدول المتقدمة بتهيئة المناخ العلمي الأكثر تقدماً والمحفز على مواصلة البحث والتطوير وزيادة الخبرات.

- توفير الدول المتقدمة لثروات مادية ضخمة تمكن من توفير فرص عمل هامة ومجزية مادياً، وتشكل إغراء للعقول؛ من خلال توفير مستوى معيشي ممتاز وضمانات اجتماعية بخدمات عديدة، وكافة وسائل الاستهلاك والرفاهية المادية وتسهيلاتهما. (مجلة الاتحاد البرلماني العربي، 2001، ص: 02).

- انخفاض نسبة العقول في الدول المتقدمة، بسبب انخفاض نسبة الولادات وعدد المتخصصين في الفروع العلمية والتقنية. مما يجعلها تبحث عن عقول وكفاءات أجنبية وتمنحها إغراءات مادية ملئ هذا الفراغ. (ليستر ثرو، 2000، ص: 204).

- إتاحة الفرص لأصحاب الخبرات في مجال البحث العلمي والتجارب التي تثبت كفاءاتهم وتطورها، وتفتح أمامهم آفاقاً أوسع وأكثر عطاءً. (عبد الرحمن منذر، 2002، ص: 126)

### 3 الآثار السلبية لهجرة العقول العلمية:

تؤثر هجرة العقول إلى الدول المتقدمة، سلباً على واقع ومستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المرسله، وتمتد حتى إلى التعليم وإمكانات توظيف الخريجين في بناء وتطوير قاعدة تقنية، ومن أهم الانعكاسات السلبية لهذه الهجرة نذكر:

- تسخير كافة الجهود والطاقات الإنتاجية والعلمية للعقول المهاجرة لصالح الدول المتقدمة، والتي تحتاجها الدول المرسله في مجال الاقتصاد والتعليم والصحة والتخطيط والبحث العلمي والتقني.

- إنفاق موارد ضخمة لتكوين الكفاءات العلمية، التي تحصلت عليها الدول المتقدمة بسهولة.

- ضعف وتدهور الإنتاج العلمي والبحثي في الدول المرسله، مقارنة مع الإنتاج العلمي للعرب المهاجرين في الدول المتقدمة.

- تعتبر هجرة العقول استنزافاً لشريحة مؤثرة وفعالة، خاصة وأن أغلب الدول المرسله في أمس الحاجة إلى الكفاءات العلمية والأيدي العاملة المدربة القادرة على الوصول إلى مستوى الطموح.

- تشكل هجرة العقول خسارة للتعليم بكافة أطواره، الأمر الذي يقف عائقاً أمام التنمية الاقتصادية في عصر تمثل فيه الكفاءات العلمية والتقنية والمعرفية المصدر الرئيس للميزة النسبية وأساس التفوق والتنافس بين الدول.

- فقدان الانتاجات العلمية للباحثين في المهجر، والتي تساهم بشكل مباشر في رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للدولة.

- توسيع الهوة بين الدول المرسله والدول المتقدمة، حيث تمنح هذه الأدمغة فوائد كبيرة ذات مردود اقتصادي مباشر للدول المتقدمة، وتشكل خسارة للدول المرسله. لأن كل التكنولوجيات والاختراعات التي أبدعها أو أسهم في إنتاجها المفكرون المهاجرون تعتبر ملكا خاصا للدول التي جذبت إليها هذه العقول، وتحرم بالتالي الدول الأصلية من الاستفادة من إبداعاتهم الفكرية والعلمية في شتى التخصصات. (مجلة الاتحاد البرلماني العربي، 2001، ص: 03).

- تكريس التبعية للدول المتقدمة والتوجه نحو خطط التنمية غير المدروسة. ويتجلى ذلك في الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة والتبعية الثقافية والاندماج في سياسات تعليمية غير متوافقة مع خطط التنمية، من خلال تفضيل الكم على النوع، مما يتسبب في اتساع المسافة بين مستويات تطور المجتمع مقارنة مع مجتمعات الدول المتقدمة.

- تمثل هجرة العقول اقتطاعا من حجم القوة العاملة الماهرة المتوفرة في الدول المرسله، الأمر الذي يؤدي إلى خسارة جزء هام من القوى المنتجة في شتى الميادين، وبالتالي زيادة التوتر في سوق القوى العاملة العالية المستوى، الذي يؤدي بدوره إلى التأثير على مستوى الأجور واضطرار الدولة إلى استيراد الخبرات العلمية الأجنبية لتفادي النقص الحاصل جراء هجرة الكفاءات لديها.

#### 4.3 استراتيجيات مواجهة هجرة العقول العلمية.

إن الطريق الصحيح للاستفادة من الكفاءات المغتربة، يكمن في التفكير في صيغة مرنة للعودة الافتراضية. ولتحويل "هجرة الكفاءات" إلى "ربح الكفاءات" لابد من تبني سياسة عمومية فاعلة في كل من الدول المستقبلية والدول الموفدة تتمحور في الإجراءات الآتية ( جامعة الدول العربية، 2014، ص ص: 65-67).

#### 1.4.3 بناء فريم هجرة الكفاءات:

من الإجراءات التي يجب اتخاذها في هذا المجال نذكر:

- تحسين إنتاج الإحصاءات بشأن القضايا المتصلة بهجرة الكفاءات.
- إنشاء وكالة أو هيئة عمومية في كل دولة، للتنسيق وتوفير ونشر بيانات موثوقة ومنظمة ومستمرة حول وهجرة الكفاءات بصفة خاصة.
- توفير الروابط وأوجه التآزر والربط الشبكي بين المؤسسات الإحصائية المهتمة بالكفاءات داخل الدولة.
- إنشاء مرصد إقليمية للهجرة تتولى إنشاء بيانات كمية ونوعية حول الهجرة، أخذة بعين الاعتبار البعد النوعي من خلال نظام للرصد الدائم لحركة هجرة الكفاءات.
- خلق بيئة مناسبة لتنمية الكفاءات في دول المنشأ من خلال النقاط الآتية:

- ✓ اعتماد وتنفيذ سياسة البحث من أجل التنمية، وذلك بإنشاء مراكز ومعاهد بحوث تتوفر على الموارد البشرية والتقنية والمالية اللازمة.
- ✓ توثيق الروابط بين عالم البحوث وعالم الأعمال، عن طريق تشجيع إنشاء مخابر للبحوث داخل الشركات.

### 2.4.3 الحفاظ على الروابط بين المغتربين ذوي المهارات من خلال إنشاء آليات مؤسسية مناسبة:

- يتم هذا الإجراء من خلال ما يأتي:
- تعزيز قنوات الاتصال بين المهارات المغتربة وبلد المنشأ؛ وذلك باللجوء إلى خبرة هذه الكفاءات وتسهيل تنظيم محاضرات بواسطة وسائل الاتصال المعاصرة من طرف الأكاديميين المغتربين لفائدة جامعات الدولة المرسلة.
- إقامة روابط بين منظمات الكفاءات المهاجرة ومراكز البحوث في الدول المرسلة.
- دعم شبكات الكفاءات المغتربة في الخارج.
- إعداد شركات بين المؤسسات المكلفة بالهجرة وشبكات الكفاءات المقيمة بالخارج.

### 3.4.3 تشجيع وتحفيز العودة الفعلية أو الافتراضية للمهاجرين، وتسهيل الهجرة الدائرية للمهارات:

- في هذا الشأن لابد من توفر ما يأتي:
- إصلاح بيئة الأعمال (الحكومة/ الحوكمة الرشيدة) واعتماد سياسات ملائمة للإدماج، مع التركيز على العوامل المحفزة المرتبطة بظروف ما قبل وبعد العودة.
- تسوية المشاكل والصعوبات التي يمكن أن تواجه الكفاءات عند عودتهم، عن طريق الاهتمام أكثر بتدبير مؤسسات الإدارة والعدل والضرائب والعقار، وإنشاء نظام بيئي حقيقي للأعمال.
- تحسين آليات عمل الدولة والمقاولات، بتكريس مبدأ "حكم الجدارة"، بمعنى احترام الكفاءات ومحاربة المحسوبية ووضع خطط حقيقية للتطوير الوظيفي والانفتاح على الشباب.

### 4.4.3 تشجيع الكفاءات على الاستثمار في الدول المرسلة خاصة في القطاعات التي تعتبر واعدة لتحقيق التنمية المستدامة:

- يكون ذلك من خلال ما يأتي:
- إنشاء بنوك مشاريع للمستثمرين المحتملين من المهاجرين.
- تسهيل اندماج المقاولين المهاجرين، لفتح آفاق جديدة لإنشاء مشاريع في إطار التعاون الثنائي.
- إشراك سيدات الأعمال في تنمية الدولة المرسلة.

#### 5.4.3 تدبير أمثلة لهجرة الكفاءات في الدولة المستقبلية:

- لتفادي تضيق هذه المهارات، لابد من اتخاذ التدابير الآتية:
- تسهيل الاعتراف الرسمي بمؤهلات ومهارات الكفاءات المهاجرة، فعلى سبيل المثال يمكن الإقتداء بالإطار الأوروبي للمؤهلات بالتوافق مع نظم إصدار الشهادات الوطنية.
- محاربة التمييز المهني في الدول المستقبلية الذي يشكل خسارة في الاستثمار في التعليم لبلد المنشأ والمهاجر.
- إدراج حركية الكفاءات ضمن اتفاقات ومواثيق مختلفة من طرف الدول المرسل.
- اعتماد اتفاقات بين الدول الموفدة والدول المستقبلية للحد من هجرة الكفاءات، في القطاعات الحساسة والإستراتيجية الضرورية للتنمية، كالصحة والتعليم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- بغرض تفادي النقص الحاصل في التأطير في بعض القطاعات، لابد من السعي إلى تطوير تقنيات جديدة.

#### 6.4.3 وضع إستراتيجية للتواصل والإعلام خاصة بالكفاءات المرشحة للهجرة:

- يندرج في هذا الإطار الأخذ بما يأتي:
- إنشاء وتعزيز وكالات الوساطة في الدول الموفدة والدول المستقبلية، ووضع علاقات تعاون بينها.
- توفير إعلام جيد حول فرص العمل الموجودة في دول المهجر، والخدمات المتاحة لمطابقة هذه الفرص مع المؤهلات، الأمر الذي سيساعد على الحد من عدم تطابق مؤهلات المهاجرين في الدول المستقبلية.
- توفير معلومات إضافية متاحة للجميع، تتعلق بإجراءات الهجرة وظروف العيش وقواعد وإجراءات الاندماج في الدول المستقبلية.

#### 4. هجرة الكفاءات الجزائرية.

#### 1.4 عوامل هجرة الكفاءات الجزائرية.

لقد أصبح من الضروري البحث عن العوامل المؤدية إلى حصد الكفاءات والمختصين والمؤهلين الجزائريين، بسبب الهجرة والذين يعتبرون حقا طرفا فعلا في مسار التنمية. يمكن تصنيف العوامل المؤدية إلى هجرة الخبرات كالاتي. (شيخاوي سنوسي، 2011، ص ص: 72-78).

#### 1.1.4 العوامل الداخلية:

تسمى هذه العوامل في كثير من الكتابات بالعوامل الطاردة للكفاءات، وهي تتعلق بالبيئة الداخلية. ويمكن تلخيصها في ما يأتي:

#### - البيئة السياسية:

تعتبر الكفاءات الوطنية الفئة الأكثر إدراكا لحقوقها المادية والمعنوية، والأكثر مراعاة لحقوقها السياسية والفكرية، التي تضمن للباحث حرية اختيار موضوع بحثه، هذه الحرية تعتبر حجر الأساس

لتطور البحث العلمي وازدهاره، كما أنها حق تضمنه قوانين النظام السياسي بمختلف مؤسساته. وهذا ما قد لا تجده الكفاءات الجزائرية متوفرا في وطنها الأصلي.

#### - البيئة الاجتماعية:

تعتبر الجزائر بيئة طاردة لكفاءاتها، نظرا للأوضاع الاجتماعية السائدة فيها مثل البطالة وتدني مستوى الدخل الفردي بسبب انخفاض مستويات التنمية.

من جانب آخر، يشكل معدل الزيادة في عدد السكان عامل طرد غير مباشر، لأن العواقب المترتبة عن هذا النمو تزيد من التأثير على قرار الهجرة لدى الأفراد ذوي المهارات العالية. إضافة إلى تراجع وتيرة التنمية التي أصبحت تشكل دافعا حقيقيا للهجرة بمختلف أشكالها خاصة منها هجرة الكفاءات.

يعتبر النمو الديمغرافي دافعا للهجرة، في كونه يرتبط ارتباطا عكسيا بوتيرة التنمية البشرية. فكلما كان معدل الزيادة في عدد السكان مرتفعا، كان عائقا أمام تسارع تجسيد مخططات التنمية بمختلف مستوياتها، فيترتب على ذلك تدني الظروف الاجتماعية. ومن جهة أخرى، يشكل انخفاض نسبة المواليد في الدول المتقدمة محفزا لرسم سياسات تستهدف جلب الكفاءات والعمالة الماهرة من دول الجنوب تفاديا للندرة في سوق العمل المتخصص.

الملفت للنظر، أن الدول المتقدمة حققت بفضل العلم والتكنولوجيا نمطا عاليا من الحركية التنموية، بعد أن استبدلت الاعتماد على المواد الأولية ووسائل الإنتاج التقليدية بالمعلومات والمعارف وصولا إلى مجتمع المعرفة. ونتج عن ذلك اتساع حجم فجوة البحث والتنمية بينها وبين الدول النامية، ومنها الجزائر خصوصا. ويمكن رصد حقيقة أزمة منظومة البحث والتطوير الجزائري من خلال ثلاث مؤشرات رئيسية هي:

#### - المؤشر الأول:

حجم ما تخصصه الدولة الجزائرية من الدخل الوطني الخام للإنفاق على البحث العلمي. حيث أن ما تنفقه الجزائر في مجال البحث العلمي والتطوير لا يتعدى واحد بالمائة، وهي تمثل الحد الأدنى المقبول لنفقات البحث. وهذه المبالغ الضئيلة يتكفل بها بالدرجة الأولى القطاع الحكومي، بينما تكاد تنعدم مساهمات الشركات الصناعية وباقي مؤسسات القطاع الخاص.

#### - المؤشر الثاني:

الإنتاجية العلمية المتمثلة في الإنتاج في مجال البحث والتطوير من المنشورات والدراسات، فمنظومة البحث العلمي ميزها ركود غير مسبوق في مجال المنشورات والأبحاث العلمية مقارنة بباقي الدول المتقدمة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية تجاوز مجموع المنشورات لكل مليون شخص 272 ألف بحث، وأكثر من 43 ألف بحث في كندا وأزيد من 57 ألف في فرنسا، بينما بلغ 375 بحث في الجزائر سنة 2008. وعليه تظهر هذه الإحصاءات بوضوح اتساع الفجوة العلمية بين هذه الدول، وهو ما يكرس لسنوات قادمة إشكالية

التبعية التي تعيشها الجزائر، ومن ثم فقدانها المستمر للكفاءات العلمية في غياب إجراءات وطنية فعالة للحد من هذه الظاهرة.

#### - المؤشر الثالث:

عدد مراكز البحوث العلمية والتكنولوجية وعدد العلماء والباحثين في الجزائر، حيث يلاحظ تدني عدد الباحثين لكل مليون شخص من تعداد السكان في الجزائر مقارنة ببعض الدول الجاذبة للكفاءات. ففي الوقت الذي تمتلك فيه الولايات المتحدة لوحدها 4605 باحثا لكل مليون أمريكي، تتوفر الجزائر على 170 باحث فقط لكل مليون.

#### - العوامل الاقتصادية:

تتمثل أهم العوامل الاقتصادية في عدم قدرة الاقتصاد الجزائري على تلبية طموحات أصحاب الكفاءات العالية، نظرا لغياب الصلة بين الجامعات والنسيج الاقتصادي، وذلك نتيجة النمطية في تسيير الشركات التي لا تولي اهتماما للبحث والتطوير، ولا تحرص على تجديد منتجاتها ولا تهتم بالأبحاث إلا بشكل محدود.

من العوامل المساعدة أيضا على هجرة الكفاءات العلمية، التطور الكبير في وسائل الاتصال الحديثة. حيث أصبحت شبكة المعلومات تأخذ مكان القنوات التقليدية للتوظيف، وأصبح بالإمكان بواسطة شبكة الإنترنت البحث عن الكفاءات المطلوبة حيثما وجدت في وقت قصير وبأقل تكلفة.

#### 2.1.4 العوامل الخارجية:

تلعب الدول المستقبلية للكفاءات دورا كبيرا في تفاقم هذه الظاهرة، وذلك راجع للإجراءات التي تتخذها لانتقاء هذه الفئة وارتفاع المستوى المعيشي فيها، وهذا ما يشكل بيئة جاذبة بامتياز للخبرات الجاهزة. تتلخص العوامل الخارجية فيما يأتي:

- التشريعات والقوانين والسياسات المشجعة للهجرة، حيث أنه بقدر ما عملت الدول المتقدمة على الحد من آثار ظاهرة الهجرة غير الشرعية وهجرة الأفراد العاديين إليها، جاءت سياساتها المتعلقة بالهجرة محفزة ومشجعة للكفاءات، ومنها تلك القادمة من المغرب العربي بما فيه الجزائر.

- التفاوت في النمو الاقتصادي والاجتماعي بين الدول المتقدمة والدول النامية، وعولمة أسواق العمل وارتفاع الطلب على العمالة المتخصصة.

- الاستقرار السياسي والاقتصادي بالدول المستقبلية.

- الاهتمام بالبحث العلمي وتكريس الحرية الأكاديمية.

#### 2.4 سياسات استيعاب العمالة المهاجرة والاستفادة من الكفاءات المهاجرة في الجزائر.

عرفت سياسات استقطاب العمالة المهاجرة اهتماما منذ بداية السبعينيات، عندما واجهت بعض الدول المستقبلية ركودا اقتصاديا أدى إلى انخفاض احتياجها للعمالة، الأمر الذي دفع بالمهاجرين إلى العودة إلى أوطانهم الأصلية. من هنا شرعت كل من الدول المرسله والدول المستقبلية في إعداد سياسات

تنظم عودة المهاجرين. فهناك العديد من السياسات التي تتخذها بعض الحكومات إلى جانب المنظمات الدولية لتسهيل عودة المهاجرين ومساعدتهم على اتخاذ قرار العودة، إضافة إلى سياسات أخرى تتبعها الدول المرسلّة لتسهيل إجراءات العودة وإعادة الاندماج في المجتمع والاستفادة من العائدين بأحسن صورة ممكنة.

إن أساس السياسات الناجحة لاستيعاب العمالة والكفاءات المهاجرة، يكمن في صدق إرادة صانع القرار في إشراك هذه النخبة وتوفير آليات إعادة الثقة بينها وبين النظام، حتى تتمكن الحكومة الجزائرية من الاستفادة فعلا من كفاءاتها المتواجدة بالمهجر. لذلك توجد بعض الاقتراحات أو الإجراءات لتفعيل مشاركة العقول الجزائرية في تحقيق التنمية.

من بين هذه الحلول نذكر:

- القيام بحملة إعلامية لسياسات الدولة وإجراءاتها التي تستهدف استقطاب الكفاءات المهاجرة، مدعمة هذه الحملة بكافة وسائل الإعلام والاتصال السمعية والبصرية والمكتوبة، إضافة إلى الإنترنت والتواصل مع الجمعيات بالخارج مثل جمعية الكفاءات الجزائرية بالخارج التي تم تأسيسها من طرف الكفاءات المقيمة بالخارج والتي تضم حوالي 1500 إطار، فتوظيف هذه الجمعيات سيحقق دعاية لامتيازات والفرص المتاحة عند العودة إلى أرض الوطن.

- من ناحية البحث العلمي والأكاديمي، يجب على الدولة أن تحرك دافعية البحث العلمي لدى الباحثين الجزائريين وتربط مشاريعهم البحثية بأهداف المجتمع، الأمر الذي يشعر الباحث بقيمته الحقيقية في مجتمعه ويدمجه في حل مشاكله في مجال تخصصه، وينمي ثقته بنفسه وبوطنه ويخلق جوا من المنافسة بين القدرات والطاقات الكامنة لدى الباحثين. (عماد أحمد البرغوثي، محمود أحمد أبوسمرة، 2007، ص: 1133-1155). دون أن تنسى ترشيد الهجرة من أجل الدراسة في الخارج، عن طريق آليات صارمة تضمن عودتهم مقابل الأموال العمومية التي صرفت من أجل تكوينهم بالخارج.

- زيادة الإنفاق على البحث العلمي بهدف فتح آفاق جديدة لدى العاملين في هذا المجال، الأمر الذي سيشجع إمكانات أمام الباحث ليتوسع في بحثه ويؤمن البنية التحتية اللازمة للبحث العلمي بدل التوجه لمراكز البحث في الخارج، مع ضرورة الاهتمام بفتح مراكز بحث داخل الوطن تستقطب الباحثين في الخارج وتقوية العلاقة بين الكفاءات الوطنية المهاجرة والمجتمع، عن طريق إنشاء قواعد بيانات منظمة للعقول الجزائرية بالمهجر كما ونوعا، والعمل على تأسيس آليات للتواصل معهم دوريا سواء عن طريق اللقاءات والمؤتمرات أو عن طريق مختلف وسائل الاتصال الحديثة.

- توفير الوضع الاجتماعي الجيد والحد الأدنى من الاستقرار النفسي والذهني للباحثين، ومنحهم حرية التحرك والتنقل والاتصال بعيدا عن العوامل السياسية، فالمبادرات التي تقوم بها الدولة تعكس الإرادة

الصادقة من أجل التكفل بهذه العينة من المهاجرين، وهو ما يخلق لديهم قدرا من الثقة في القيادات الوطنية، قد تكون كافية للتأثير في عديد الكفاءات الجزائرية في الخارج.

- العمل على إزالة كل العوائق الإدارية والتنظيمية التي من شأنها الزيادة في تفاقم الظاهرة ونذكر منها على وجه الخصوص:

\* إعفاء الكفاءات الوطنية من الخدمة العسكرية، خاصة الذين يزاولون مهامهم في مجال البحث العلمي.

لأن ذلك يساعد على عودتهم إذا كانوا خارج الوطن، ويسهل حركتهم في إطار التبادل المعرفي بالنسبة لمن هم داخل الوطن عند المشاركة في المنتقيات والمؤتمرات الدولية، على أن يكون ذلك عن طريق نصوص تشريعية تزيد من ثقة الكفاءات المهاجرة في موقف الدولة للاهتمام بهم.

\* تذليل كل الصعوبات الإدارية البيروقراطية التي من شأنها إعاقة أي نشاط في مجال البحث والتطوير.

\* إعطاء صفة الأولوية في السكن والعمل للكفاءات الوطنية التي ترغب في العودة إلى الوطن، وتوفير الظروف المادية والمعنوية من أجل تسهيل عملية الاندماج والتكيف مع متطلبات البيئة الجديدة.

## 5. النتائج:

نلاحظ أن هجرة الكفاءات تطرح مجموعة متنوعة من التحديات، وفي نفس الوقت تتيح فرصا لتدريب وتنمية هذه الفئة. تشمل هذه الفرص التعويض عن نقص المهارات في الدول المستقبلية وزيادة الاعتراف بالمهارات عبر الحدود، كوسيلة لمساعدة الكفاءات العلمية المهاجرة على تأمين الوظائف التي تتناسب ومؤهلاتهم.

فالظروف التي تعيشها كافة مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، شكلت عائقا واضحا في استقطاب الكفاءات العلمية الجزائرية والمتمثلة أساسا في تهميش الباحثين وعدم وضع كل باحث في تخصصه المناسب، وكذا الظروف السيئة لممارسة العمل بكل فعالية، ناهيك عن عدم فتح مخابر بحث متخصصة. كل هذا يؤكد صحة الفرضيات الأولى والثانية والثالثة. هذا الوضع قاد إلى دفع المزيد من الباحثين في كل عام إلى الاتجاه نحو الدول المتقدمة بحثا عن التقدير ووضع أفضل. مما أثر طبعا سلبا على مخرجات البحث العلمي في الجزائر، الأمر الذي سينعكس سلبا على كفاءة البحث العلمي في البلاد. وهذا يدعم صحة الفرضية الرابعة.

## 6. خاتمة:

كانت أهم نتيجة تم استخلاصها في هذه الورقة، أنه يمكن الاستفادة من تحسين وضعية التعليم العالي والبحث العلمي في جذب الكفاءات المهاجرة وزيادة إمكانية مساهمتها في تحقيق الأهداف الإنمائية؛ وذلك من خلال تسهيل الهجرة الدائرية والهجرة العائدة حتى تنتفع البلاد من المهارات التي يكتسبها المهاجرون في الخارج. وفي هذا الصدد، من المهم تحسين الممارسات الأخلاقية لإدارات الاستخدام، بهدف منع استغلال الكفاءات المهاجرة، وتعزيز قدرة إدارات الاستخدام على خلق تكافؤ بين الكفاءات واحتياجات سوق العمل المحلية.

من جهة أخرى، لا بد من الإسراع في معالجة الظاهرة بطريقة جذرية، من خلال سياسات وخطط متكاملة؛ وذلك نظرا للعدد الكبير من العمالة المهاجرة الكفأة منها المقيمة بشكل دائم في دول الاستقبال. وفي هذا الصدد تبقى الجزائر بحاجة ماسة إلى تبني سياسات مدروسة وعملية لدمج المهاجرين بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وجعلهم عناصر إيجابيين ومنتجين؛ من خلال وضع خطط على المدى القريب والبعيد، والعمل على التخفيف من الآثار السلبية لهجرة العمالة الماهرة وأصحاب الكفاءات العلمية التي تحتاجها الجزائر في التنمية، من خلال توفير فرص العمل المناسبة وذات المردود الوفير.

من أجل انتهاج سياسات ناجحة وفعالة لاستقطاب الكفاءات المستنزفة، لا بد من العمل على تجسيد الاقتراحات الآتية:

- بحث دوافع هجرة العقول العلمية خاصة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية منها، مع توفير عناصر الاستقرار لهم من حيث الإسكان والتنقل والبحث العلمي.
- الاستفادة من قدرات ومعارف هذه العقول في مواقع عملها.
- تشجيع الاتصال المستمر بين العقول العلمية المهاجرة مع دولها الأصلية.
- إشراك الكفاءات المهاجرة في النشاطات الفكرية والعلمية التي تتم داخل الدولة.
- إنشاء شبكة عامة متخصصة في كل مجال للعلماء والتقنيين الموجودين خارج الجزائر.
- تشكيل منظمة خاصة للاستفادة من الطاقات الإبداعية الجزائرية الموجودة في الخارج.
- سن التشريعات الهادفة التي تمكن العقول النادرة من أن تجد تخصصاتها داخل الجزائر.

1. هجرة الوظائف كإحدى ظواهر اقتصاد المعرفة، مجلة الدفاع الوطني، لبنان، نشرت بتاريخ 2010/09/01، تصفحت بتاريخ: الجمعة 31 أكتوبر 2014، الساعة: 20:15.
2. علي عزوز، دور مدير المخبر والمجلس العلمي في ديناميكية المخبر، الملتقى الوطني حول آفاق الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية أيام 23-24-25-26 أفريل 2012.
3. عبد الصمد قائد الأغبري، فريدة عبد الوهاب المشرف، واقع البحث العلمي في ضوء المتغيرات بكلتي المعلمين بالمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية (دراسة ميدانية)، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد 13 العدد الرابع ديسمبر 2012.
4. زايري بلقاسم، هل تصبح الجزائر دولة مستوردة للأفكار والمعرفة العلمية، جامعة وهران، متاح على الموقع: <http://www.elkhabar.com/ar/autres/mousahamat/321969.html>
5. علي البومحمد، سميرة البدري، واقع البحث العلمي في العالم العربي ومعوقاته، المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، 2012 (IACQA).
6. منذر الفضل، إهدار الحريات الأكاديمية وهجرة العقول العراقية، متاح على الموقع:
7. <http://www.nahrain.com/d/news/02/01/nhr0120b.html>
8. فاطمة زهرة أفريجة، عوامل هجرة الكفاءات بالجزائر، ندوة هجرة الكفاءات العربية نظمها الاسكوا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
9. محمد جعفر زين، هجرة العقول في إطار التحولات الاجتماعية الجارية في اليمن، ندوة هجرة الكفاءات العربية نظمها الإسكوا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
10. إلياس زين، هجرة الأدمغة العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1972.
11. مجلة الاتحاد البرلماني العربي، العدد، 22، السنة 1982، ديسمبر 2001.
12. ليستر ثرو، مستقبل الرأسمالية، ترجمة فالح عبد القادر حلي، منشورات بيت الحكمة، طبع شركة السرمند، 2000.
13. عبد الرحمن منذر، الفجوة المعرفية بين الشمال والجنوب، الدار الدولية للنشر والطباعة، بيروت، 2002.
14. جامعة الدول العربية، التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية، الهجرة الدولية والتنمية، 2014.
15. شيخاوي سنوسي، هجرة الكفاءات الوطنية وإشكالية التنمية في المغرب العربي دراسة حالة الجزائر 2010/1999، رسالة ماجستير في العلوم السياسية تخصص: دراسات أوروبتوسطية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2011.
16. عماد أحمد البرغوثي، محمود أحمد أبو سمرة، مشكلات البحث العلمي في العالم العربي، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، جوان 2007.